حق الوصول إلى المعلومات الحكومية والهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية: الفرص والتحديات

شاذلية فاروق نوبي[١]
أ.د/ خالد عبدالفتاح[٢]
أ.م.د/ زينب حسن أبوالخير[٣]

ملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية في تنفيذ مبادئ حق الوصول إلى المعلومات الحكومية، كما تهدف إلى استعراض التطورات التي سوف تحدث عند تنفيذ هذا الحق وتفعيله داخل الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية من منطلق أن مؤسسات المعلومات ليست بمعزلٍ عن التطور المعلوماتي والحقوقي؛ لذلك فقد اعتمدت الدراسة في البحث المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الأطر النظرية المرتبطة بموضوع حق الوصول إلى المعلومات الحكومية، وبيان دور وأهمية مجتمع المكتبات والمعلومات في دعم هذا الحق، كما اعتمدت على مجموعة من الخطوات المنهجية التي تسعى إلى اكتشاف المعاني الكامنة في المحتوى والعلاقات والارتباطات؛ ومن ثم تصنيف البيانات وتبويبها.

أجرت الدراسة التحليل الرباعي (SWOT Analysis) على عينة قصدية (Purposive sample) من المؤسسات المعلوماتية المصرية، وهى (الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية) للبحث الوصفي المنظم للسمات الظاهرة، وتقييم عناصر القوة، والضعف، والفرص، والتهديدات بشأن موضوع حق الوصول إلى المعلومات الحكومية من حيث تحديد الوضع الراهن لهذا الحق في الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، وأثر هذا الحق عليها، وذلك من خلال إجراء عمليتي (الدمج، والتحويل) لمخرجات التحليل حتى يتبين أثر هذا الحق على هذه المؤسسة المعلوماتية، ويكون الدمج لنقاط القوة مع نقاط الفرص، والتحويل لنقاط الضعف إلى نقاط قوة.

---

[١] باحثة ماجستير
[٢] أستاذ المكتبات والمعلومات - كلية الآداب - جامعة الفيوم
[٣] أستاذ المكتبات والمعلومات المساعد - كلية الآداب - جامعة الفيوم

قدمت الدراسة تصورًا مقترحًا من أجل رسم الخطوط العريضة التي يمكن أن يستفيد منها اَلْمُشَرِّع المصري عند إعداد مشروع قانون خاص بحق الوصول إلى المعلومات الحكومية في الدولة المصرية يظهر فيه دور المؤسسات المعلوماتية.

الكلمات المفتاحية: الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية–حق الوصول إلى المعلومات الحكومية– مقترح مشروع قانون مصري خاص بحق الوصول إلى المعلومات الحكومية

(٠/٠) تمهيد:

لقد أصبحت الموضوعات المتعلقة بالحقوق والحريات من أبرز الموضوعات التي اهتم بها الوطن العربي بعد الثورات العربية؛ فقد نادت منظمات حقوق الإنسان نحو الضمان القانوني لموضوعات الحقوق والحريات الإنسانية _ خَاصَّة_ تلك الموضوعات المتعلقة بحرية تداول المعلومات بصفة عامة، وحق الوصول إلى المعلومات الحكومية _ خَاصَّة_ من منطلق أن الكيانات الحكومية تحتفظ بالمعلومات لصالح المواطنين؛ لذلك يتعين على الأفراد أن يكونوا قادرين على الوصول إلى المعلومات الحكومية، ويصبح ذلك حَقًّا قَانُونِيًّا لهم.

كما أن المؤسسات المعلوماتية ليست بمعزلٍ عن هذا التطور المعلوماتي والحقوقي؛ حيث إنها تلعب دورًا هَامًّا وَمِحْوَرِيًّا لتنفيذ وإرساء مبادئ هذا الحق، وعلى الجانب الموازي فإن لهذا الحق أثرًا في تطور المؤسسات المعلوماتية.

ومن اتجهت إلى إجراء التحليل الرباعي (SWOT) على أحد وأهم المؤسسات المعلوماتية المصرية وهى (الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية) مستهدفة تحديد دورها نحو تيسير الوصول إلى المعلومات الحكومية، كما قدمت الدراسة تصورًا مقترحًا من أجل رسم الخطوط العريضة التي يمكن أن يستفيد منها اَلْمُشَرِّع المصري عند إعداد مشروع قانون خاص بحق الوصول إلى المعلومات الحكومية في الدولة المصرية يظهر فيه دور المؤسسات المعلوماتية.

(٠/١) مشكلة الدراسة:

على الرغم من سن العديد من الدول في العالم التي بلغ عددها أكثر من (١٢٧) دولة قوانين لتنظيم حق الوصول إلى المعلومات الحكومية، واهتمت هذه الدول بتنظيم

تلك الحقوق إلا أن معظم الدول العربية_ ومنها الدولة المصرية _ لم يصدر بها قانون خاص بهذا الحق، كما أنه يوجد حاجة ماسة للتعرف على أي مدى ساهمت أهم مؤسسات المعلومات والمعرفة المصرية (الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية) في تيسير حق الوصول إلى المعلومات الحكومية من أجل أن تقدم الدراسة تصورها المستقبلي المقترح لقانون مصري خاص بحق الوصول إلى المعلومات الحكومية يظهر فيه دور مؤسسات المعلومات والمعرفة.

(0/2) أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

يُعَدّ حق الوصول إلى المعلومات أحد أهم الحقوق التي أوصت بها المواثيق الدولية الصادرة عن مؤسسات دولية؛ فقد أوصت به الجمعية العامة للأمم المتحدة في كافة تقاريرها السنوية الخاصة بالحقوق والحريات؛ ومن هنا تبرز أهمية الدراسة في كونها إحدى الإشكاليات التي يهتم بدراستها علم المعلومات وغيره من العلوم الاجتماعية والإنسانية، كما أنها تمثل مرجعًا عِلْمِيًّا تستفيد منه كل من الجهات التنفيذية والتشريعية في الدول العربية، والدولة المصرية خاصة عند إجراء تعديل أو إصدار قوانين ناظمة لحرية تداول المعلومات بصفة عامة، وحق الوصول إلى المعلومات الحكومية بصفة خَاصَّة.

(٠/٣) أهداف الدراسة:

انطلاقًا من المشكلة التي تم رصدها آنفًا؛ تحاول هذه الدراسة تحقيق عدد من الأهداف ومنها:

(١) التحليل الوصفي والكمي الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية فيما يتعلق بموضوع الوصول إلى المعلومات الحكومية.

(٢) تحديد دور الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية من أجل تيسير الوصول إلى المعلومات الحكومية.

(٣) وضع آلية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات المعلومات الحكومية في مصر لتكريس حق الوصول إلى المعلومات.

(٠/٤) تساؤلات الدراسة:

لكي تحقق الدراسة أهدافها، ولضبط مسار البحث، وتوفير الإطار الذي يحكم المراحل المختلفة لخطوات إعدادها؛ تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

(س١) ما الإطار العام لحق الوصول إلى المعلومات الحكومية في الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية؟

(س٢) ما دور مؤسسات الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية في الدولة المصرية من حيث تيسير حق الوصول إلى المعلومات الحكومية؟

(س٣) ما الدور المستقبلي الذي يجب أن تقوم به مؤسسات المعلومات الحكومية في مصر لتكريس حق الوصول إلى المعلومات الحكومية ؟

(٠/ ٥) مجالات الدراسة وحدودها:

هناك مجموعة من المحددات التي تحيط بهذه الدراسة، وهي على النحو التالي:

(١/ ٥/ ٠) الحدود الموضوعية:

تناولت الدراسة دور المؤسسات المعلوماتية المصرية (الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية) نحو تيسير الوصول إلى المعلومات الحكومية، بجانب وضع تصور مستقبلي يرسم الخطوط العريضة لمشروع قانون خاص بحق الوصول إلى المعلومات الحكومية يطبق في الدولة المصرية، ويظهر به دور المؤسسات المعلوماتية المصرية.

(٢/ ٥/ ٠) الحدود المكانية:

تناولت الدراسة موضوع حق الوصول إلى المعلومات الحكومية في الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية بالدولة المصرية.

(٣/ ٥/ ٠) الحدود الزمنية:

طبقت الدراسة في الفترة الزمنية من(٢٠١٨ م إلى ٢٠٢١ م)، وهى مدة الدراسة التطبيقية.

(٠/٤) منهج الدراسة:

في ضوء طبيعة الدراسة وأهدافها؛ فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الأطر النظرية المرتبطة بموضوع حق الوصول إلى المعلومات

الحكومية، وبيان دور وأهمية مجتمع المكتبات والمعلومات في دعم هذا الحق، واعتمدت الدراسة على مجموعة من الخطوات المنهجية التي تسعى إلى اكتشاف المعاني الكامنة في المحتوى والعلاقات والارتباطات؛ ومن ثم تصنيف البيانات وتبويبها.

كما أجرت الدراسة التحليل الرباعي (SWOT Analysis) على عينة قصدية (Purposive sample) من المؤسسات المعلوماتية المصرية، وهى (الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية) للبحث الوصفي المنظم للسمات الظاهرة، وتقييم عناصر القوة، والضعف، والفرص، والتهديدات بشأن موضوع حق الوصول إلى المعلومات الحكومية من حيث تحديد الوضع الراهن لهذا الحق في الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، وأثر هذا الحق عليها، وذلك من خلال إجراء عمليتي (الدمج، والتحويل) لمخرجات التحليل حتى يتبين أثر هذا الحق على هذه المؤسسة المعلوماتية، ويكون الدمج لنقاط القوة مع نقاط الفرص، والتحويل لنقاط الضعف إلى نقاط قوة.

(٠/٥) أدوات جمع البيانات:

ولبيان دور (الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية) اعتمدت الدراسة على قائمة المراجعة في جمع البيانات، والتي تم إعدادها بناء على قراءة متأنية للإنتاج الفكري حول حق الوصول إلى المعلومات الحكومية داخل مؤسسات المعلومات.

كما اعتمدت الدراسة في رسم تصورها المقترح، الذي يقدم آليات تفعيل وتكريس حق الوصول إلى المعلومات في مصر على عدد من المصادر، وهى كما يلي:

(1) (المادة/ 68) من الدستور المصري المعدل (2019 م).

(2) المعايير والمبادئ الدولية لتشريعات حرية المعلومات.

(3) القانون النموذجي حول حرية الاطلاع على المعلومات.

كما اتجهت الدراسة إلى التحليل الرباعي (S W O T)؛ من أجل وصف الوضع الحالي للهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية من حيث تيسير الوصول إلى المعلومات الحكومية؛ وقد تمكنت الدراسة من صياغة مصفوفات أو جداول التحليل الرباعي (S W O T) مستعينة بمصفوفات التحليل الرباعي المعتمدة والمثبتة

بأطروحة الدكتوراه (إطار مقترح للمراجعة الإدارية للقرارات الاستراتيجية في المصارف الإسلامية: نظرية تطبيقية)[٤] كنموذج استعانت به الباحثة؛ وللقيام بإجراء التحليل الرباعي الوصفي قامت الباحثة بزيارة ميدانية استكشافية إلى الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية وذلك في مقرها الرئيس؛ من أجل تسجيل الملاحظات الداخلية التي ترتب عليها التحليل الوصفي الرباعي، كما قامت بإجراء التحليل الرباعي الكمي من خلال تكوين مجموعة عمل من الذين كان لهم تجربة في دخول الدار، بجانب أنهم من المهتمين علميًا بشأن حق الوصول إلى المعلومات الحكومية؛ وقد تم إعداد استمارة إلكترونيا بالعناصر المكونة للتحليل الرباعي (S W OT) وزعت على مجموعة العمل الخاصة بالتحليل؛ من أجل إعطاء تقديرات حول كل عنصر مكون لمصفوفات التحليل.

(٠/٦) المعالجة الإحصائية للبيانات:

استعانت الدراسة بالتحليل الإحصائي الوصفي في المعالجة الإحصائية لبيانات المقارنة المرجعية ، والتي اعتمدت على مطابقة القوانين في الدول (عينة الدراسة) للمبادئ والمعايير الدولية لتشريعات حرية المعلومات، وذلك لكل مبدأ على حدة من خلال المعادلة الحسابية التالية:

$$\frac{\text{عدد العناصر المطابقة لها} \times 100}{\text{العدد الإجمالي لعناصر (المبدأ)}}$$

ولحساب النسبة المئوية التي تعادل مطابقة قوانين الدول (عينة الدراسة) لمجمل المبادئ والمعايير؛ فقد اعتمدت الدراسة على هذه المعادلة:

[٤]- سليمان، أحمد شوقي .إطار مقترح للمراجعة الإدارية للقرارات الاستراتيجية في المصارف الإسلامية: دراسة نظرية تطبيقية. ٢٠١٤ م. رسالة دكتوراه. مصر: جامعة الأزهر.

مجموع النسب المئوية التي حصلت عليها كل تجربة قانونية في مطابقتِها لمجمل المبادئ والمعايير × 100

إجمالي مجموع النسب المئوية للمبادئ = عدد المبادئ ٩ × 100 = ٩٠٠

المعالجة الإحصائية لبيانات التحليل الرباعي (SWOT):

اتخذت الدراسة عددًا من الإجراءات من أجل المعالجة الإحصائية أو التحليل الرباعي الكمي لعناصر التحليل الرباعي (S W O T)، كما يلي:

(1) تصميم مصفوفات التحليل الرباعي الكمي (SWOT)، وهذا نموذج افتراضي لها:

العناصر / النقاط	الوزن النسبي	ترتيب العناصر	الوزن الترجيحي
عناصر/ عوامل (القوة، الضعف، الفرص، التهديدات)	يوضع وزن نسبي لكل عنصر ما بين (٠، ١) بحيث يمثل (الصفر) للعنصر الأقل أهمية، و(١) للأكثر أهمية، ولا يزيد الوزن النسبي عن الواحد الصحيح.	يوضع ترتيب لكل عنصر من(١: ٥) بحيث يمثل الترتيب(١) العنصر الضعيف، (٢) أكثر منه، (٣) المتوسط، (٤) هام، (٥) هام للغاية.	يتم حساب الوزن الترجيحي لكل عنصر من خلال حساب الوزن النسبي × الترتيب
العدد الكلي للعناصر	متوسط الدرجة الكلية = المجموع الكلي لترتيب العناصر ÷ العدد الكلي للعناصر		المجموع الكلي للوزن الترجيحي
حساب النتيجة = إذا كان مجموع الأوزان الترجيحية > متوسط الدرجة الكلية المرجحة فإن العوامل الداخلية للهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية تمثل قوة لدعم وتيسير الوصول إلى المعلومات الحكومية، وإذا كان مجموع الأوزان الترجيحية < متوسط الدرجة الكلية المرجحة فإن العوامل الداخلية للهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية تمثل ضعفًا يعيق الوصول إلى المعلومات الحكومية، وتنطبق القاعدة عند حساب النتيجة للعوامل أو العناصر الخارجية.			

(٢) تحديد الأثر:

اعتمدت الدراسة على قاعدة يتحدد من خلالها الأثر الذي تحدثه الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية في دعم وتيسير حق الوصول إلى المعلومات الحكومية، والقاعدة هى (إذا كانت النتيجة المستخرجة من التحليل الرباعي (SWOT) الكمي

لعناصر البيئة الداخلية للدار بأنها تمثل قوة، ومن عناصر البيئة الخارجية أنها تمثل فرصة؛ فإن النتيجة الكلية تكون إيجابية والعكس صحيح)، يتبع ذلك إجراء عمليتي الدمج والتحويل لعناصر التحليل الرباعي المستخرجة حيث دمج عناصر القوة مع عناصر الفرص، وتحويل عناصر الضعف إلى عناصر قوة؛ فهذا من شأنه إحداث تطوير وتنمية للعناصر والعوامل الداخلية والخارجية التي تعمل على تيسير الوصول إلى المعلومات الحكومية في الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية.

الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

(١/٠) تمهيد:

أنشأت في (٢٣ مارس/ ١٨٧٠ م)عندما أصدر الخديوي إسماعيل قرار (٦٦) بتأسيس دار الكتب والوثائق القومية، و التي كانت تسمى بالكتبخانة الخديوية المصرية، تحقيقًا لرغبته في إنشاء مكتبة عمومية تحافظ على ثروة مصر العلمية والثقافية، واقترح (على مبارك) أن تكون على نمط المكتبة الوطنية بباريس، وقد أطلق على الدار عدد من المسميات، والتي كان آخرها (الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية منذ عام (١٩٩٣ م) حتى الآن، بناءً على القرار الجمهوري رقم (١٧٦) لسنة (١٩٩٣ م) بإنشاء دار الكتب والوثائق القومية كهيئة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية، تهدف إلى نشر الثقافة بين أفراد الشعب، بجانب تعميم الخدمات المكتبية، وذلك عن طريق جمع (المخطوطات، والمطبوعات، والدوريات، والمصورات، والسجلات، ووثائق التاريخ القومي)، وتهيئة هذه المقتنيات لتوضع تحت تصرف العلماء، والباحثين، والجمهور للاطلاع عليها والانتفاع بها في مقر الدار، ومكتباتها الملحقة فضلًا عن تحقيق التعاون مع مختلف المكتبات العلمية والثقافية سواء في الداخل أو الخارج، والإشراف على القوانين والقرارات الخاصة بالإيداع.[٥]

[٥] – دار الكتب والوثائق القومية. لمحة تاريخية: النشأة التاريخية لدار الكتب، ٢٠١٨ م. متاح على الرابط: http://www.darelkotob.gov.eg/ar-eg/Pages/historical-overview.aspx#Foundation ، تمت الزيارة في ٢٠٢٠/٨/١٥ م.

من أجل وصف الوضع الراهن للهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية من حيث تيسير حق الوصول إلى المعلومات الحكومية، ومن أجل تحديد الأثر الذي يترتب عليها عند إصدار قانون بشأن حق الوصول إلى المعلومات الحكومية في الدولة المصرية ؛ اتجهت الباحثة إلى إجراء التحليل الرباعي (SWOT) لتحديد و وصف نقاط القوة، والضعف، و الفرص، و التهديدات الخاصة بالدار حول حق الوصول إلى المعلومات الحكومية؛ وقد استعانت الباحثة بأطروحة الدكتوراه (إطار مقترح للمراجعة الإدارية للقرارات الاستراتيجية في المصارف الإسلامية: نظرية تطبيقية)[٦] كنموذج في إعداد مصفوفات التحليل الرباعي (SWOT).

(١/١) مصفوفات التحليل الرباعي الوصفية descriptive analysis.[٧]

(١) مصفوفات تحليل البيئة الداخلية:

مصفوفة نقاط القوة الداخلية: هى النقاط التي لها تأثير إيجابي نحو تيسير الوصول إلى المعلومات الحكومية، كما يلي:

جدول رقم (١) نقاط القوة الداخلية للهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية:

م	نقاط القوة الداخلية (S)
١	عراقتها فهى أول مؤسسة معلوماتية وطنية بالعالم العربي.
٢	ضخامة مقتنياتها القومية.
٣	تتميز بالشخصية الاعتبارية المستقلة.
٤	متاحة بالشكل الإلكتروني حيث إنها تقوم بعدد من المشروعات التقنية التي تعمل على وصول المستفيدين إلى مقتنياتها بشكل إلكتروني.
٥	استخدامها لتكنولوجيا الصوتيات.
٦	لها عدد من المباني والمنشأت التابعة.
٧	سهولة الوصول إلى مقراتها.

[٣] – سليمان، أحمد شوقي. إطار مقترح للمراجعة الإدارية للقرارات الاستراتيجية في المصارف الإسلامية: دراسة نظرية تطبيقية . ٢٠١٤ م. رسالة دكتوراه. مصر: جامعة الأزهر.

[4] – توصلت الباحثة إلى نقاط مصفوفات التحليل الرباعي (SWOT) للهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية من خلال زيارة الباحثة الميدانية للمقر الرئيس للهيئة.

مصفوفة نقاط الضعف الداخلية: هى نقاط الضعف التي لها تأثير سلبي يعيق الوصول إلى المعلومات الحكومية، كما يلي:

جدول رقم (٢) نقاط الضعف الداخلية للهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية:

م	نقاط الضعف الداخلية (W)
١	هيمنة الطابع السري، والأمني بين موظفي الهيئة.
٢	المبالغة في اشتراطات دخول الدار.
٣	تصنيف الوثائق إلى سري، وسري للغاية.
٤	يفقد موظفيها مهارات التواصل والتفاوض بين الأفراد خاصة المواطنين العاديين.
٥	يفقد موظفيها ثقافة حق الوصول لى المعلومات الحكومية.

(٢) مصفوفات تحليل البيئة الخارجية:

مصفوفة نقاط الفرص الخارجية: النقاط التي تمثل فرصة خارجية للدار في تيسير الوصول إلى المعلومات الحكومية، كما يلي:

جدول رقم (٣) نقاط الفرص الخارجية للهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية:

م	نقاط الفرص الخارجية (O)
١	نص المادة ٦٨ من الدستور المصري، فبموجبه الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية هى الدار والمؤسسة المعلوماتية المعنية بحق الوصول إلى المعلومات الحكومية، وأن للشعب الأحقية في امتلاك الوثائق والبيانات والمعلومات.
٢	مشروعات قوانين بشأن حق الوصول إلى المعلومات الحكومية ضمن أجندة لجنة التشريعات والقوانين بمجلس برلمان الشعب المصري.
٣	اتجاه الدولة المصرية نحو دعم الشفافية والمساءلة وتحقيق التوازن بين الحجب والإتاحة.
٤	خطة أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وتكريسها لدور المؤسسات المعلوماتية في حق الوصول إلى المعلومات الحكومية، فقد تمّ إدراج الهدف (١٦) ضمن أهداف التنمية المستدامة خلال الفترة (٢٠١٥ م_ ٢٠٣٠ م) الذي يطالب بحق الوصول إلى المعلومات الحكومية.
٥	مساندة الاتحادات الدولية لمجتمع المكتبات، وإصدار الإعلانات والبيانات الرسمية التي تطالب بهذا الحق، وتؤكد دو المؤسسات المعلوماتية خاصة الوطنية في دعمه وتعزيزه.

مصفوفة نقاط التهديدات الخارجية: هى النقاط التي تمثل تهديد خارجي للدار وتعيق الوصول إلى المعلومات الحكومية، وجاءت كما يلي:

جدول رقم (٤) نقاط التهديدات الخارجية للهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية:

م	نقاط التهديدات الخارجية (T)
١	عدم استقرار الأوضاع المصرية في الجوانب الاقتصادية، و السياسية، وعلى مستوى الأمن القومي خاصة بعد الثورة المصرية ٢٥ يناير ٢٠١١م.
٢	التأخير في تحقيق الضمان القانوني لحق الوصول إلى المعلومات الحكومية على الرغم من تقديم مشروعات لقوانين بشأن هذا الحق إلى البرلمان المصري إلا أنه حتى الآن لم يصدر قانون يضمنه.
٣	القوانين المصرية يوجد بها ما يحذر من تداول المعلومات مثل قانون العقوبات، وقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٠م بشأن الإحصاء والتعداد، وقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٢م، وقانون رقم ١٢ لسنة ١٩ ٩م بشأن التعبئة العامة.
٤	غياب ثقافة حق الوصول إلى المعلومات الحكومية بين موظفي الكيانات الحكومية، واعتقاد أن المعلومات الحكومية ليس للأشخاص العاديين حق الوصول إليها.
٥	سيطرة البيروقراطية والسرية كموروث من أصول الكيانات الحكومية.

بعد أن قامت الدراسة بالتحليل الرباعي الوصفي (SWOT) بتحليل البيئة الداخلية والخارجية للهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، وإعداد مصفوفات التحليل التي تصف نقاط القوة (S)، ونقاط الضعف (W) ، ونقاط الفرص (O) ، ونقاط التهديدات (T)، تتجه الدراسة فيما يلي إلى الجانب العملي حيث التحليل الرباعي الكمي (Quantitative SWOT).

(١/٢) مصفوفات التحليل الرباعي الكمي Quantitative SWOT Analysis:

(١) المصفوفة الكمية لنقاط البيئة الداخلية:

جدول رقم (٥) المصفوفة الكمية لنقاط البيئة الداخلية للهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية:

م	نقاط القوة(S)	الوزن النسبي	الترتيب	الوزن الترجيحي
١	عراقتها فهى مؤسسة معلوماتية وطنية بالعالم العربي.	٠.٠٥	٥	٠.٢٥
٢	ضخامة مقتنياتها القومية.	٠.١٥	٥	٠.٧٥
٣	متاحة بالشكل الإلكتروني.	٠.١٠	٣	٠.٣
٤	سهولة الوصول إلى مقراتها	٠.١٠	٢	٠.٢
٥	شخصيتها الاعتبارية المستقلة.	٠.١٠	٣	٠.٣
م	نقاط الضعف(W)	الوزن النسبي	الترتيب	الوزن الترجيحي
١	هيمنة الطابع السري، والأمني بين موظفي الهيئة.	٠.١٠	٥	٠.٥
٢	المبالغة في اشتراطات دخول الهيئة.	٠.١٠	٥	٠.٥
٣	تصنيف الوثائق إلى سري، وسري للغاية.	٠.١٠	٤	٠.٤
٤	تفقد مهار ت التواصل والتفاوض ين الأفراد خاصة المواطنين العاديين.	٠.١٠	٣	٠.٣
٥	يفقد موظفيها ثقافة حق الوصول إلى المعلومات الحكومية.	٠.١٠	٥	٠.٥
	المجمـــــوع الكلي	١	٣٩	٤(الدرجة الكلية المرجحة)
	متوسط الدرجة الكلية المرجحة= مجموع ترتيب العناصر ÷ عددهم		٣٩÷ ١٠ = ٣.٩	
	∴ الدرجة الكلية المرجحة (٤) > من متوسط الدرجة الكلية المرجحة لعناصر ونقاط البيئة الداخلية للهيئة العامة لدار الكتب القومية(٣.٩)			
	لذلك فإن عناصر ونقاط البيئة الداخلية للهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية تمثل قوة			

ويتبين من المصفوفة أو الجدول السابق أن البيئة الداخلية للهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية على الرغم من نقاط الضعف التي بها إلا أنها تمتلك نقاط قوة تمكنها من القيام بدورها نحو تيسير الوصول إلى المعلومات الحكومية؛ ذلك لأن مجموع الأوزان الترجيحية أو الدرجة الكلية المرجحة ٤ > ٣.٩ متوسط الدرجة الكلية المرجحة، لذلك يجب على (الإدارة المركزية للهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية) أن تعمل على تطوير نقاط القوة نحو الأفضل حتى لا تتحول إلى نقاط ضعف تعيق الوصول إلى المعلومات الحكومية.

(٢) المصفوفة الكمية لنقاط البيئة الخارجية:

جدول رقم (٦) المصفوفة الكمية لنقاط البيئة الخارجية للهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية:

م	نقاط الفرص (O)	الوزن النسبي	الترتيب	الوزن الترجيحي
١	نص المادة ٦٨ من الدستور المصري، فبموجبه الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية هي الدار والمؤسسة المعلوماتية المعنية بحق الوصول إلى المعلومات الحكومية.	٠.١٥	٥	٠.٧٥
٢	مشروعات قوانين بشأن حق الوصول إلى المعلومات الحكومية ضمن أجندة لجنة التشريعات والقوانين بمجلس برلمان الشعب المصري.	٠.١٠	٤	٠.٤
٣	اتجاه الدولة المصرية نحو دعم الشفافية والمساءلة وتحقيق التوازن بين الحجب والإتاحة.	٠.١٠	٤	٠.٤
٤	خطة أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وتكريسها لدور المؤسسات المعلوماتية في حق الوصول إلى المعلومات الحكومية، فقد تمّ إدراج الهدف (١٦) ضمن أهداف التنمية المستدامة خلال الفترة (٢٠١٥م _ ٢٠٣٠ م)الذي يطالب بحق الوصول إلى المعلومات لحكو ية.	٠.١٠	٣	٠.٣
٥	مساندة الاتحادات الدولية لمجتمع المكتبات، وإصدار الإعلانات والبيانات الرسمية التي تطالب بهذا الحق، وتؤكد دور المؤسسات المعلوماتية خاصة الوطنية في دعمه وتعزيزه	٠.١٠	٣	٠.٣
م	نقاط التهديدات (T)	الوزن النسبي	الترتيب	الوزن الترجيحي
١	عدم استقرار الأوضاع المصرية في الجوانب الاقتصادية، و السياسية، وعلى مستوى الأمن القومي خاصة بعد الثورة المصرية (٢٥ يناير/٢٠١١ م).	٠.١٠	٤	٠.٤
٢	التأخير في تحقيق الضمان القانوني الخاص بحق الوصول إلى المعلومات الحكومية على الرغم من تقديم مشروعات لقوانين بشأن هذا الحق إلى البرلمان المصري ، وحتى الآن لم يصدر قانون يضمنه.	٠.١٠	٤	٠.٤
٣	القوانين المصرية يوجد بها ما يحذر من تداول المعلومات مثل قانون العقوبات، وقانون رقم (٣٥) لعام (١٩٦٠ م) بشأن الإحصاء والتعداد، وقانون رقم (٢٨) لعام (١٩٨٢ م)، وقانون رقم (١٢) لعام (١٩٩٩ م) بشأن التعبئة العامة.	٠.١٠	٤	٠.٤
٤	غياب ثقافة حق الوصول إلى المعلومات الحكومية بين موظفي الكيانات الحكومية، واعتقاد أن المعلومات الحكومية ليس للأشخاص العاديين حق الوصول إليها.	٠.١٠	٣	٠.٣
٥	سيطرة البيروقراطية والسرية كموروث من أصول الكيانات الحكومية.	٠.٠٥	٣	٠.١٥
	المجمــوع	١	٣٩	٣.٨
	متوسط الدرجة الكلية المرجحة	٣٩ ÷ ١٠ = ٣.٩		
∴ الدرجة الكلية المرجحة < متوسط الدرجة الكلية المرجحة لعناصر ونقاط البيئة الخارجية للهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية				
لذلك فإن عناصر ونقاط البيئة الخارجية للهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية تمثل تهديد يعيق الوصول إلى المعلومات الحكومية				

ويتبين من المصفوفة أو الجدول السابق أن الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية على الرغم من نقاط الفرص الخارجية بها إلا أنها تمتلك نقاط تهديد تعيق القيام

بدورها نحو تيسير الوصول إلى المعلومات الحكومية؛ ذلك لأن مجموع الأوزان الترجيحية أو الدرجة الكلية ٣.٨ < ٣.٩ متوسط الدرجة الكلية المرجحة؛ لذلك يجب على إدارة الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية أن تعمل على تنمية وتطوير نقاط الفرص نحو الأفضل حتى لا تتحول إلى نقاط تهديدات.

(٣) ولتحديد أثر ذلك على الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، جاء ما يلي:

كما هو مبين في التحليل السابق أن الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية تمتلك عددًا من نقاط القوة، ونقاط الضعف، ونقاط الفرص، ونقاط التهديدات، وهذا من شأنه أن يوضح الوضع الراهن للدار من حيث تيسير الوصول إلى المعلومات الحكومية؛ بأن البيئة الداخلية للهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية تمثل (قوة) مع القيام بعدد من التطورات والتحسينات، كما أن البيئة الخارجية المحيطة بالدار تمثل تهديدًا يعيقها في دعم هذا الحق وتفعيله؛ لذلك و من خلال تحليل (SWOT) التي أجرته الدراسة الحالية، حيث اتجهت إلى إجراء عمليتي (الدمج، والتحويل)، وهذا من شأنه أن يرسم تصورًا لدور الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية المصرية في دعم حق الوصول إلى المعلومات الحكومية، و يبين التغييرات التي ستطرأ على الدار كمؤسسة معلوماتية معنية بتنفيذ هذا الحق، كما يلي:

(أ) عملية الدمج:

يقصد (بعملية الدمج) هى الدمج (لنقاط القوة) التي تصف البيئة الداخلية الإيجابية مع (نقاط الفرص) التي تصف البيئة الخارجية الإيجابية للهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، التى اشتملت عليهما مصفوفات التحليل الرباعي (SWOT) السابقة، كما يلي:

(١) إن الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية هى هيئة معنية بتنفيذ ودعم حق وصول الأفراد إلى المعلومات الحكومية؛ وذلك بموجب (المادة/ ٦٨) من الدستور المصري المعدل (٢٠١٩ م)، التي تنص على أن تلتزم مؤسسات الدولة بإيداع الوثائق الرسمية بعد الانتهاء من فترة العمل بها بالهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية.

(٢) تحتوي الدار على أكثرمن (١٠٠) مليون مُقتَنَىَ يغلب عليه الطابع القومي؛ فعلى سبيل المثال تقوم الدار بتجميع ما نشر من المطبوعات الحكومية في الجريدة الرسمية، والوقائع المصرية، وبموجب النص الدستوري (المادة/٦٨) تقوم الدار بحمايتها وتأمينها من الضياع أو التلف، وترميمها ورقمنتها، بجميع الوسائل والأدوات الحديثة.

(٣) مساندة الدولة المصرية نحو دعم الشفافية والعمل على تحقيق اهداف (التنمية المستدامة ٢٠٣٠) التي تدعو إلى حق الوصول إلى المعلومات الحكومية؛ بأن تستهدف نشر ثقافة حق الوصول إلى المعلومات الحكومية خلال قيامها بالندوات، والمحاضرات، والفاعليات، والأنشطة سواء الداخيلة أو الخارجية، مستعينة في ذلك بأساتذة تخصص علم المعلومات.

(٢) عملية التحويل:

يقصد بعملية التحويل هى تحويل نقاط الضعف التي تصف البيئة الداخلية السلبية إلى نقاط قوة وهذا من شأنه أن يوجد تحسينات على البيئة الداخلية للهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية فيما يخص حق الوصول إلى المعلومات الحكومية، كما يلي:

(١) إن تأخر إصدار القانون المصري الناظم لحق الوصول إلى المعلومات الحكومية وإحداث فترة من الفراغ القانوني في هذا الشان يجب أن يستغل بشكل أمثل بأن يقوم مسؤولي إدارة الموارد البشرية بالدار بتدريب موظفيها على أن الأصل في المعلومات هو الإتاحة، لا الحجب و السرية، وهذا من شأنة تحويل حالة الخوف الأمني والسرية إلى الشفافية والوضوح، كما من شأنه تهيئة العاملين والموظفين بالدار لدعم وتنفيذ القانون بشان حق الوصول إلى المعلومات الحكومية و المترقب إقراره قريبًا.

(٢) الحد والإلغاء لبعض من الاشتراطات الحالية و اللازمة لدخول الدار أهمها: إلغاء اشتراط دخول الدار والاطلاع على محتواها بأن يأتي المستفيد بخطاب من مؤسسة أكاديمية تؤكد على أنه يقوم بعمل بحثي يستدعي الاطلاع على وثائق و مقتنيات الدار، و هذا كان من ضمن الصعوبات التي واجهتها الباحثة عند دخول الدار، كما أنه مخالف للنص الدستوري المصري الذي لا يميز بين المواطنين، فبهذا الاشتراط لم يتمكن المواطنين العاديين من الدخول أو الإطلاع داخل الدار.

(٣) العمل على تكريس وتنفيذ المبادئ والأسس التي اشار إليها نص (المادة/ ٦٨) وهى: أن الوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة حق تكفله الدولة لكل مواطن، وتلتزم الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطنين بشفافية، وينظم القانون ضوابط الحصول عليها وإتاحتها وسريتها، وقواعد إيداعها وحفظها، والتظلم من رفض إتاحتها، كما يحدد عقوبة حجب المعلومات أو إعطاء معلومات مغلوطة عمدًا، فعند تنفيذ ذلك ستظهر قدرة الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية في تنفيذ (جدول أعمال الأمم المتحدة ٢٠٣٠ م) الخاص بالتنمية المستدامة بالدولة من خلال تحقق الغاية (١٠) ضمن غايات الهدف (١٦) من أهداف التنمية المستدامة التي تؤكد على ضمان وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية وفقًا للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية.

(٤) العمل على تهيئة موظفي الدارمن خلال نشر ثقافة حق الوصول إلى المعلومات الحكومية والتدريب والتثقيف بالمبادئ والأسس التي أشار إليها نص (المادة/ ٦٨) من الدستور المصري.

من أجل تكريس حق الوصول إلى المعلومات الحكومية بموجب قانون خاص في الدولة المصرية، وبالاستفادة من التجارب الدولية لقوانين حق الوصول إلى المعلومات التي تمَّ استعراضها في الدراسة سواء على الصعيد الأجنبي أو العربي، وبالاستفادة من المبادرات المصرية السابقة نحو إصدار قانون خاص بهذا الحق؛ تساهم الدراسة الحالية في تقديم تصور مقترح يرسم الخطوط لمشروع قانون خاص بحق الوصول إلى المعلومات الحكومية يظهر فيه دور المؤسسات المعلوماتية، كما يلى:

(١/٣) تصور مقترح يرسم الخطوط العريضة لمشروع قانون خاص بحق الوصول إلى المعلومات الحكومية في الدولة المصرية يظهر فيه دور المؤسسات المعلوماتية:

(١/٣/١) تمهيد:

مع تطور الاحتياجات المعرفية والمعلوماتية للأفراد، وظهور حاجات معلوماتية في مجال المعلومات الحكومية خاصة بعد ثورة (٢٥ يناير/ ٢٠١١ م) والتي كان من ضمن أهدافها إتاحة حق الوصول إلى المعلومات الحكومية.

فقد تعددت المبادرات والمحاولات الداعمة لهذا الحق من خلال مسودات لمشروعات قوانين من شأنها تداول وإتاحة الوصول إلى المعلومات إلا أنها قد أغفلت دور المؤسسات المعلوماتية وأهميتها؛ لذلك اتجهت الدراسة الحالية إلى إعداد تصور مقترح يرسم الخطوط العريضة لمشروع قانون يضمن حق الوصول إلى المعلومات الحكومية في الدولة المصرية، ويكون للمؤسسات المعلوماتية الدور الرئيس والداعم في تنفيذ وتفعيل هذا الحق متوخيًا تحقيق الهدف الرئيس وهو ضمان حق كل شخص طبيعي أو معنوي في الوصول إلى المعلومات الحكومية، ويشمل ذلك الأشخاص الذين لا يجيدون القراءة أو الكتابة أو الذين يعانون من إعاقة كالعمى على نحو يتساوى فيه الجميع (المواطنون، و الأجانب)؛ وقد قام أستاذ القانون المدني المساعد الدكتور/ محمد يونس محمد علي بمراجعة هذا التصور.

(١/٣/٢) المصادر التي اعتمد عليها هذا التصور:

اعتمدت الدراسة في رسم التصور المقترح على القوانين والمواثيق الدولية والتطبيقات للدول الخمس محل الدراسة بجانب عدد من المصادر استخدمت كأداة للقياس والمقارنة (Benchmark)، وتكونت من خلالها عناصر ومكونات هذا التصور، وهى كما يلي:

(١) (المادة/ ٦٨) من الدستور المصري المعدل (٢٠١٩ م) التي تنص على أن" المعلومات، والبيانات، والإحصاءات، والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة حق تكفله الدولة لكل مواطن، وتلتزم الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطنين بشفافية، وينظم القانون ضوابط الحصول عليها وإتاحتها وسريتها، وقواعد إيداعها وحفظها، والتظلم من رفض إعطائها، كما يحدد عقوبة حجب المعلومات أو إعطاء معلومات مغلوطة عمدًا، وتلتزم مؤسسات الدولة بإيداع الوثائق الرسمية بعد الانتهاء من فترة العمل بها بالهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، وحمايتها وتأمينها من الضياع أو التلف، وترميمها ورقمنتها بجميع الوسائل والأدوات الحديثة وفقاً للقانون[٨]".

[5]– الدستور المصري المعدل ٢٠١٩ م. متاح على الرابط:
https://manshurat.org/node/14675

(٢) المعايير والمبادئ الدولية لتشريعات حرية المعلومات.[٩]

(٣) القانون النموذجي حول حرية الاطلاع على المعلومات.[١٠]

(١/٣/٣) المصطلحات الأساسية الواردة بهذا التصور:

(١) قانون حق الوصول إلى المعلومات الحكومية:

هو القانون الداعم والضامن لحق الوصول إلى المعلومات الحكومية بجمهورية مصر العربية تنفيذًا لنص (المادة/ ٦٨) من الدستور المصري، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان التي تم التصديق عليها.

(٢) الكيانات الحكومية:

جميع الهيئات والمؤسسات الحكومية التي تمول من الموازنة العامة للدولة سواء بطريقة جزئية أو كلية، وتشمل جميع مستويات الحكومة (الحكومة المحلية، والهيئات المنتخبة في ظل تكليف رسمي، وشركات القطاع العام، وهيئات القطاع الخاص التي تقوم بأعمال عامة كصيانة الطرق، وأعمال السكك الحديدية، والهيئات القضائية، وهيئات القطاع الخاص التي تملك معلومات تهم العموم ويؤدي حجبها إلى حدوث ضرر عام).

(٣) مصادر المعلومات الحكومية:

هى جميع مصادر المعلومات التي تحتفظ بها الكيانات الحكومية والمختصة بالنشاط الرسمي للكيان الحكومي التي تنتج منه ليعاد استخدامها في مجالات أخرى كالبحث العلمي بصرف النظر عن الحالة التي تحتفظ بها سواء (ورقية أو الكترونية).

(٤) الهيئة العامة للمعلومات الحكومية:

الهيئة العامة للمعلومات الحكومية تلحق بالمقر الرئيس للهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية بمحافظة القاهرة، تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة، تمثل نقطة

---

[6] – ARTICLE 19. The Public's Right to Know Principles on Freedom of Information Legislation,1999.op.cit

[١٠] – منظمة المادة ١٩. قانون نموذجي حول حرية الاطلاع على المعلومات.١٩٩٩ م. متاح على الرابط: https://www.article19.org/ar/resources/model-freedom-information-law/. تمت الزيارة ٢٠١٩/١٠/١٦ م.

الوصول الرئيسة للمعلومات الحكومية، وتمثل السلطة المركزية المعنية بتفعيل قانون حق الوصول إلى المعلومات الحكومية، حيث يتجمع بها نسخ من مصادر المعلومات الحكومية التي تنتجها وتحتفظ بها جميع الكيانات الحكومية بالدولة المصرية، ويقوم بإدارتها مدير الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية بجانب عمله.

(٥) وسطاء المعلومات:

المؤسسات المعلوماتية العامة، والوطنية كوسطاء للمعلومات بحيث تقوم بتقديم المساعدة للمتقدمين بطلب الوصول إلى المعلومات الحكومية من خلال توسط التعامل بينهم وبين (الهيئة العامة للمعلومات الحكومية).

(٦) مسئول المعلومات الحكومية:

هو الفرد أو مجموعة الأفراد المعنيين بدعم حق الوصول إلى المعلومات الحكومية من حفظ، وصيانة، وتنظيم، وتجهيز مصادر المعلومات الحكومية داخل الكيانات الحكومية.

(٧) الجهة المعنية:

الجهة التي تقوم بالرد على طلبات الوصول إلى المعلومات الحكومية.

(١/٣/٤) المحاور الأساسية للتصور المقترح:

قسم التصور المقترح إلى ثلاثة محاور رئيسة، كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (١) المحاور الرئيسة للتصور المقترح لمشروع قانون خاص بحق الوصول إلى المعلومات الحكومية في الدولة المصرية:

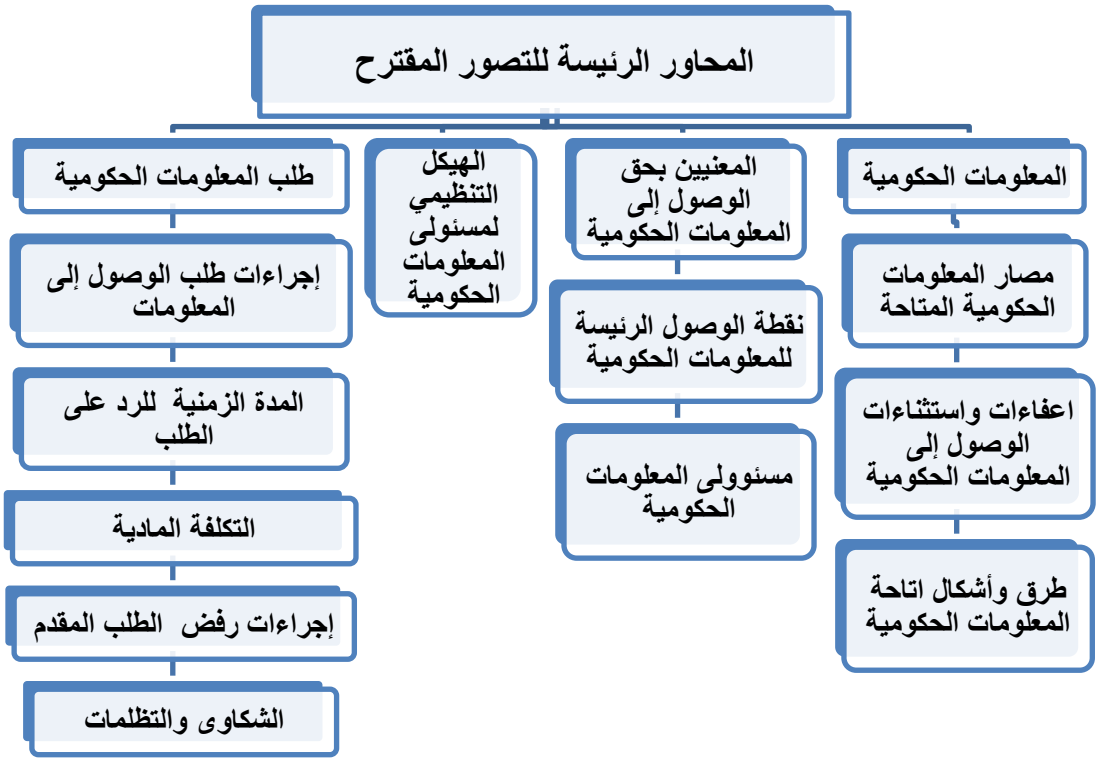

وفيما يلي استعراض لمحاور التصور المقترح لمشروع قانون خاص بحق الوصول إلى المعلومات الحكومية في الدولة المصرية يظهر فيه دور المؤسسات المعلوماتية، كما يلي:

(١/٣/٤/١) المحور الأول: المعلومات الحكومية:

(١) مصادر المعلومات الحكومية المتاحة:

كافة مصادر المعلومات المنتجة من الكيان الحكومي وفقًا لنشاطه أو مجاله، بحيث يمكن إعادة استخدامها، والاستفادة منها، ولا تشمل البرقيات والمراسلات الداخلية.

(٢) إعفاءات واستثناءات الوصول إلى المعلومات الحكومية:

تعفى حالات من حق الوصول إلى المعلومات الحكومية إذا كانت تتعلق بما يلي:

– إذا كان الطلب سيؤدي إلى إلحاق الضرر بالأمن العام، أو الدفاع الوطني، أو العلاقات الدولية.

– إذا كان الطلب يتعلق بالحياة الخاصة، والمعطيات الشخصية، والملكية الفكرية للأفراد.

– إذا كان الطلب يتعلق بعمليات التفتيش، والمراقبة.

– لا يمكن إجازة نظام الإعفاء المحدد بأي من القوانين الأخرى.

لا يجوز إبقاء مصادر المعلومات سرية في غير المواضع المذكورة أعلاه، على أن تفسر الإعفاءات السابقة على أنها تقديرية، وليست إلزامية بحيث تخضع لتقديرات مستوى الضرر (حاليًا، ومستقبليًا)، وتقدير مستوى المصلحة العامة متضمنًا الأسباب المقنعة لتنفيذ قاعدة الاستثناء، وتحديد وقت لانقضاء الاستثناء بجانب إتاحة الأجزاء التي لا ينطبق عليها الاستثناء في مصدر المعلومات الواحد؛ فلا يحق أن تستثني من الوصول إلى المعلومات جميع أجزاء مصدر المعلومة لمجرد أن سطرًا واحدًا منها مستثنى من الوصول.

(٣) طرق وأشكال إتاحة المعلومات الحكومية:

يتعين على الجهات المعنية التنويع في طرق إتاحة الوصول إلى المعلومات الحكومية مثل: الاطلاع في نفس المكان، أو الحصول على نسخة ورقية، أو الحصول على نسخة رقمية، أو الحصول على مقتطفات من المعلومات.

(٤) النشر المسبق للمعلومات الحكومية.

(أ) النشر في الهيئة العامة للمعلومات الحكومية:

– نشر فهرس عام بجميع مصادر المعلومات الحكومية المتوفرة لديه (ورقي/ إلكتروني).

– نشر عناوين جميع مصادر المعلومات التي تم إتاحتها سابقًا.

– نشر قائمة بالمكتبات الوطنية، والمكتبات العامة في الدولة التي من خلالها يتقدم الفرد بطلب الوصول إلى المعلومات الحكومية على أن تتضمن بيانات تفصيلية عن (الموقع الإلكتروني).

– نشر وصف لنظام العمل، وكيفية الوصول إلى المعلومات الحكومية متضمنة الإجراءات الرسمية، و غير الرسمية.

– نشر كل ما يطرأ من تعديل أو تغيير على المسار العام أو الداخلي للوصول إلى المعلومات الحكومية.

(ب) النشر في الكيانات الحكومية:

– نشر قائمة بالخدمات المقدمة داخل الكيان الحكومي مع شرح الشروط، والإجراءات اللازمة للحصول عليها، بالإضافة اسم الموظف أو القسم المختص بتقديم تلك الخدمة.

– نشر المعلومات التفصيلية لعنوان المقر الرئيس للمعلومات الحكومية، ومقراته الفرعية، وشرح كيفية الوصول إليه، ومعلومات الاتصال الهاتفي أو البريد الإلكتروني أو غيره.

– نشر المعلومات التي تتعلق بالمالية والميزانية، وكيفية توزيع النفقات.

– نشر التشكيل الإداري على أن يتضمن (الوظيفة، واسم شاغل الوظيفة، والخدمة المقدمة، و موقعه، وأشكال الاتصال به).

– نشر أدلة معلوماتية، و تقارير تتضمن ما يلي:

(١) نشر آلية العمل، و الأهداف، والأنشطة، والبرامج، والحساب الختامي.

(٢) نشر فهرس بموضوعات المعلومات الحكومية في الكيان الحكومي المنتج له، وإرسال نسخ مطبوعة منها إلى (الهيئة العامة للمعلومات الحكومية).

(ج) النشر في المؤسسات المعلوماتية العامة، والوطنية بالدولة المصرية:

نشر قائمة اسمية للمكلفين بمساعدة المستفيدين في الوصول إلى المعلومات الحكومية، تتضمن أهم البيانات التي تعرف هويتهم، ورتبتهم، وخطتهم الوظيفية، إضافة إلى عناوين بريدهم الإلكتروني المهني.

(د) النشر الإلكتروني:

النشر الإلكتروني لما تتضمنه الهيئة العامة للمعلومات الحكومية، والذي يلزمه تخصيص صفحة ويب تسمى (بالهيئة العامة للمعلومات الحكومية) مصممة بتنسيق مترابط، وبرمجة واحدة ضمن الموقع الخاص(بالهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية) بحيث تخرج بالشكل المعتاد وهو رأس الصفحة الذي يحتوي على الاختصارات، والتبويبات، وجسم الصفحة الذي يحتوي على العناصر النصية الأساسية، وذيل الصفحة الذي يحتوي على روابط مفيدة لطالبي المعلومات الحكومية، وملحقات للتحميل مثل نسخة من قانون الوصول إلى المعلومات الحكومية بالدولة المصرية، نموذج لاستمارة طلب الوصول إلى المعلومات، و نسخة من المطبوعات المتعلقة بإجراءات التظلم، كما يجب أن تقدم هذه الصفحة إمكانية طلب الوصول إلى المعلومات الحكومية عن طريق (التراسل الإلكتروني)، كما يسمح بإمكانية الرد على الطلبات المرسلة، وتلقى الآراء، والاقتراحات، وإجراء الاستبيانات، والتقييمات لتحديد مستوى الأداء، على أن يُحدث ذلك مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر أو عند كل تغيير يطرأ.

(٢/٤/٣/١) المحور الثاني: المعنيين بحق الوصول إلى المعلومات الحكومية:

(١) نقطة الوصول الرئيسة للمعلومات الحكومية:

– تمثل (الهيئة العامة للمعلومات الحكومية) نقطة الوصول الرئيسة للمعلومات الحكومية، تتحدد اختصاصاتها، فيما يلي:

– العمل على نشر ثقافة الوصول إلى المعلومات الحكومية بالتنسيق مع المؤسسات المعلوماتية، والمجتمع المدني.

– إعداد الأدلة اللازمة حول حق الوصول إلى المعلومات الحكومية، ونشرها على (صفحة الويب) الخاصة بالهيئة.

– تبادل التجارب، والخبرات مع نظيرها بالدول الأجنبية، والمنظمات الدولية المختصة، و كما يحق للهيئة عقد اتفاقِات تعاون بشأن حق الوصول إلى المعلومات الحكومية.

– إبداء الرأي في مشاريع القوانين ذات العلاقة بشأن حق الوصول إلى المعلومات الحكومية.

– القيام بتقييم دوري حول مدى تطبيق، وتنفيذ أحكام قانون الوصول إلى المعلومات الحكومية.

– إعلام الكيانات الحكومية، ومسؤولي المعلومات، و طالبي الوصول إلى المعلومات بالقرارات الصادرة منه.

– البت في الطعون، والدعاوى المرفوعة إليه بشأن الوصول إلى المعلومات الحكومية الذي يتطلب منه إجراء التحقيقات، وسماع الشهود، والقيام بالتحريات اللازمة في نفس المكان.

(٢) الممثل القانوني لنقطة الوصول الرئيسة للمعلومات:

رئيس الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية هو الممثل القانوني للهيئة العامة للمعلومات الحكومية؛ لذا فإنه يقوم إلى جانب وظيفته الأساسية، وفي نطاق المهام الموكلة إليه بممارسة الصلاحيات التالية:

- الإشراف الإداري، والمالي.
- الإشراف على إعداد الميزانية السنوية للمركز.
- الإشراف على إعداد التقرير السنوي.

(٣) موارد الدعم المالي لنقطة الوصول الرئيس للمعلومات الحكومية:

تتكون موارد المركز من:

- ما تقدمه الدولة من أموال وموارد مادية.
- الدخل المالي للمركز حصيلة القيام ببعض الأنشطة، والخدمات المعلوماتية ذات التكلفة المناسبة.
- رئيس المركز يسند إليه العمل، والمهام الموكلة إليه بجانب وظيفته الأساسية دون تقاضي أي أجر إضافي.

(٤) اجتماعات الهيئة العامة للمعلومات الحكومية:

- تعقد الهيئة العامة للمعلومات الحكومية اجتماعًا كل شهر أو كلما دعت الحاجة لذلك برئاسة رئيس الهيئة (رئيس الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية).
- ينشر موعد الاجتماع خلال مدة كافية تمكن الأشخاص من الحضور.
- يناقش جدول الأعمال، وما جاء في التقارير التي تم رفعها إلى رئيس الهيئة.
- يطرح في الاجتماع الاقتراحات، والحلول فيما يختص بشأن حق الوصول إلى المعلومات الحكومية سواء كانت في الكيانات المنتجة للمعلومات الحكومية أو في المؤسسات المعلوماتية العامة، والوطنية.
- يحضر الاجتماع رئيس كل قسم من التشكيل الوظيفي للمركز، ويشارك في المناقشة.
- يحضر الاجتماع مندوبي من المؤسسات المعلوماتية العامة، والوطنية كمستمع.
- يحضر الاجتماع كل من يرغب في الحضور من العامة.

(٥) مسئولي المعلومات الحكومية:

شروط المتقدمين لوظيفة مسئول المعلومات:

يستوجب في المتقدم لوظيفة مسؤول للمعلومات أو مسئول طلبات الوصول للمعلومات أن تتوافر فيه الشروط التالية:

- أن يكون مصري الجنسية.
- ليس لديه سابقة جنائية مخلة بالشرف.
- أن يكون من متخصصي علوم المعلومات.
- ألا يزيد العمر عن (٤٠) عامًا.
- أن تتوافر لديه الخبرة والكفاءة في المجالات المتصلة بموضوع الوصول إلى المعلومات الحكومية.
- تشغل تلك الأقسام بمن توافرت لديه الشروط من الجنسين.
- التعيين يكون بقرار من رئيس الجمهورية طبقًا لتوافر (الشروط السابقة).

(١/٣/٤/٤) المحور الثالث: الهيكل التنظيمي لمسئولي المعلومات الحكومية:

يقترح تقسيم الهيكل التنظيمي لمسئولي المعلومات الحكومية، كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (٢) الهيكل التنظيمي لمسئولي المعلومات الحكومية في التصور المقترح للدراسة:

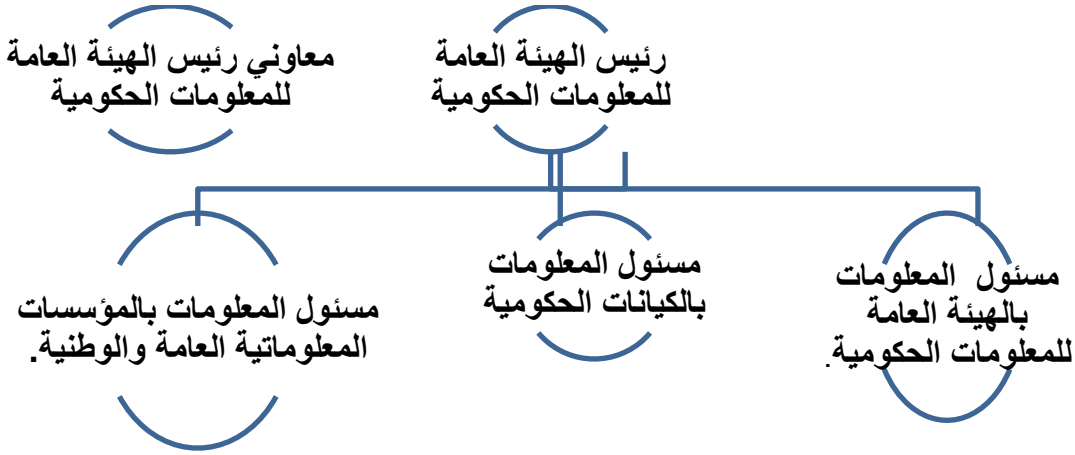

(١) رئيس الهيئة العامة للمعلومات الحكومية ومعاونيه:

يتولى رئيس الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية إضافةً لعمله رئاسة الهيئة العامة للمعلومات الحكومية، كما يعين معاونين له على أن يكون جميعهم من متخصصي علوم المعلومات، و تتحدد لهم الاختصاصات التالية:

– القيام بالتدريبات والأنشطة الترويجية لنشر ثقافة الوصول إلى المعلومات الحكومية.

– استقبال وتجميع مصادر المعلومات الحكومية الواردة إليهم من الكيانات الحكومية بالدولة.

– تنظيم و تجهيز مصادر المعلومات الحكومية التي تم جمعها من الكيانات الحكومية.

– الإشراف والرقابة، وإعطاء التعليمات (مسئولي المعلومات) المعينين في الكيانات الحكومية بمحافظات الجمهورية .

(٢) مسئول المعلومات بالهيئة العامة للمعلومات الحكومية:

يعين مسئول للمعلومات بالهيئة العامة للمعلومات الحكومية، تتحدد اختصاصاته في التالي:

– تلقي طلبات الوصول إلى المعلومات الحكومية إما بشكل مباشر من خلال أن يقدم الشخص الطلب، أو بشكل غير مباشر من خلال تلقي طلبات الوصول إلى المعلومات عن طريق التراسل الإلكتروني على صفحة الويب الخاصة بالهيئة العامة للمعلومات الحكومية، وبعد معالجة الطلبات يتم الرد عليها بنفس الكيفية التي تلقي الطلب بها.

– إعداد خطة عمل لدعم حق الوصول إلى المعلومات الحكومية بالتنسيق مع رئيس الهيئة تتضمن أهدافًا واضحة تحدد فيها المراحل والآجال.

– الإشراف، والرقابة، وتوجيه التعليمات إلى مسئولي المعلومات في المؤسسات المعلوماتية.

(٣) مسئول المعلومات بالكيانات الحكومية المعنية:

يعين مسئول للمعلومات داخل كل كيان حكومي معني بتنفيذ القانون، يكون من متخصصي علوم المعلومات؛ تتحدد مهمته في تنظيم، وتجهيز، وإرسال مصادر المعلومات التي ينتجها الكيان الحكومي المعين لديه إلى الهيئة العامة للمعلومات الحكومية، والترويج لثقافة حق الوصول إلى المعلومات بين الموظفين، وكذلك الأشخاص العاديين من خلال القيام بالتدابير والإجراءات اللازمة لذلك .

(٤) مسئول المعلومات بالمؤسسات المعلوماتية العامة والوطنية:

يعين مسؤول للمعلومات الحكومية في المؤسسات المعلوماتية العامة، والوطنية على مستوى محافظات الدولة المصرية، ويكون من متخصصي علوم المعلومات، تتحدد اختصاصاته في التالي:

– استقبال طلبات الوصول إلى المعلومات الحكومية من الأشخاص إما بشكل مباشر في (مقر المؤسسة المعلوماتية) أو عن طريق (التراسل الإلكتروني) على موقع المؤسسة.

– يتوسط التعامل بين مقدم الطلب، وبين الجهة المعنية عن طريق تلقي الطلبات من الأشخاص، وإرسالها إلى الهيئة العامة للمعلومات الحكومية، وبالمثل تلقي الردود من الهيئة، والرد على مقدمين الطلبات.

– القيام بالأنشطة التدريبية، والترويجية لنشر ثقافة الوصول إلى المعلومات الحكومية داخل المكتبة، وفي البيئة المحيطة.

(٥) التقارير الدورية لمسئولي المعلومات:

يقدم سنويًا تقريرًا من (رئيس الهيئة العامة للمعلومات الحكومية) إلى (رئيس الجمهورية) حول تطبيق حق الوصول إلى المعلومات الحكومية، وتقديم التوصيات والاقتراحات اللازمة لدعم الحق، ومرفق معه إحصاء حول عدد طلبات الوصول، وعدد الطلبات التي تم الرد عليها، وعدد الطلبات المتبقية التي لم يرد عليها، وعدد التظلمات والردود والقرارات الصادرة عنها، والمتابعة السنوية لمدى تنفيذها.

يقدم تقريرًا سنويًا من مسئول المعلومات بالهيئة إلى رئيس الهيئة العامة للمعلومات الحكومية لإعطائه صورة مفصلة عن الطلبات المقدمة، تشمل ما يلي:

– الطلبات المقدمة على مستوى الدولة.

– الطلبات التي تم الرد عليها.

– الطلبات المتبقية التي لم يتم الرد عليها، وذكر أسباب عدم الرد.

يقدم مسئول المعلومات المعين في الكيان الحكومي التقرير الدوري الربع سنوي إلى مسئول

المعلومات بالهيئة العامة للمعلومات الحكومية، ويقدم نسخة إلى رئيس الهيئة العامة للمعلومات

الحكومية، ويتضمن التقرير ما يلي:

– إحصاء عددي بمصادر المعلومات الحكومية المنتجة من الكيان الحكومي خلال الثلاثة أشهر السابقة لكتابة التقرير.

– نسخة ورقية، وأخرى إلكترونية من مصادر المعلومات المنتجة خلال المدة السابقة لكتابة التقرير، ولا يعتبر ذلك عملاً غير قانوني بموجب أي تشريع آخر كقوانين السرية.

– ملخص عن كافة الأمور المتعلقة بمهمته كمسئول للمعلومات الحكومية داخل الكيان الحكومي المعين لديه.

– يقدم تقريرًا سنويًا من مسؤول المعلومات في المؤسسات المعلوماتية الوطنية، والعامة إلى مسئول المعلومات بالهيئة العامة، يتضمن ما يلي:

– عدد طلبات الوصول إلى المعلومات داخل المؤسسة المعلوماتية.

– عدد المترددين على المؤسسة المعلوماتية.

– عدد الطلبات التي تم الرد عليها من خلال المؤسسة المعلوماتية.

– عدد الطلبات المتبقية، والتي لم يتم الرد عليها، وأسباب عدم الرد.

– كافة الأمور المتعلقة بحق الوصول إلى المعلومات الحكومية داخل المؤسسة المعلوماتية.

(٦) العقوبات:

يعاقب من المعنيين بالمعلومات كل من يمنع حق الوصول إلى المعلومات الحكومية عمدًا، أو يعطل تطبيق القانون بدفع غرامة بحد أدنى (١٠٠٠) جنيه مصري، وكحد أقصى (٣٠٠٠) جنيه مصري، ويأتي ذلك بجانب العقوبات التأديبية، كما يعاقب كل من يتعمد إخفاء مصدر معلومات بالكيانات الحكومية أو لا يلتزم بإرسال نسخة ورقية أو رقمية منه إلى الهيئة العامة للمعلومات الحكومية بغرامة كحد أدنى (٣٠٠٠) جنيه مصري، وحد أقصى (٥٠٠٠) جنيه مصري يأتي ذلك بجانب العقوبات التأديبية.

(١/٣/٤/٥) المحور الرابع: طلب الوصول إلى المعلومات الحكومية:

(١) إجراءات طلب الوصول إلى المعلومات الحكومية:

يقدم طلب الوصول إلى المعلومات الحكومية وفقًا لاستمارة الطلب المحددة لذلك من قبل الجهة المعنية (الهيئة العامة للمعلومات الحكومية) بالطريقتين التقليدية من خلال ملء استمارة طلب المعلومات، ويسلم الطلب إلى الجهة المعنية مقابل وصل يسلم وجوبًا أو إلكترونيًا عن طريق التراسل الإلكتروني إلى صفحة الويب الخاصة (بالهيئة العامة

للمعلومات الحكومية)، ويتلقى مقدم الطلب إشعارًا باستلام الطلب، ويرسل له على البريد الإلكتروني أو إلى رقم الهاتف الشخصي، ولا يشترط في الطلب توضيح أسباب التقدم بالطلب، و لا يتضمن أي نوع من التمييز بين الأفراد سواء (الاجتماعي، أو العرقي، أو السياسي، أو الديني)، و يتعين على الجهة المعنية تقديم المساعدة للأشخاص الذين تكون مطالبهم غير واضحة، أو لمن لا يجيدون القراءة والكتابة أو من لديهم إعاقة.

(٢) المدة الزمنية للرد على الطلبات المقدمة:

تقوم الجهة المعنية بالرد على الطلبات المقدمة في مدة أقصاها (١٠) أيامٍ من تاريخ استلام الطلب، و يجب الرد على الطلب بشكل فوري إذا كان الطلب متعلقًا بحياة شخص أو بحريته بحد أقصى (٤٨) ساعة، ويمكن زيادة مدة الرد على الطلب (١٠) أيام أخرى إذا كان الطلب يتعلق بعدد من المعلومات أو كانت المعلومة غير متوافرة في وقت تقديم الطلب.

(٣) التكلفة المادية:

الوصول إلى المعلومات الحكومية يكون بالمجان، وفي حالة وجود تكلفة مالية فعلى الجهة المعنية إعلام مقدم الطلب مسبقًا بضرورة دفع مقابل مالي على ألا يتجاوز ذلك التكلفة الحقيقية، ويكون ذلك من خلال جدولة أو تحديد للرسوم المفروضة، وعدم استعمال الرسوم للربح، بجانب تحديد آليات للإعفاء من الرسوم المطلوبة لغير القادرين.

(٤) إجراءات رفض الطلب المقدم:

يلزم عند رفض الجهة المعنية بالرد على طلب الوصول إلى المعلومات الحكومية أن يكون رفضًا كتابيًا، ومسببًا مع الإشارة إلى طرق التظلم، و الجهات المختصة بذلك، ويعتبر عدم الرد رفضًا ضمنيًا، كما ينتهي مفعول الرفض للطلب بزوال أسبابه، كما يجب أن يتمكن مسئول المعلومات من رفض الطلبات غير الجدية.

(٥) الشكاوى والتظلمات:

تقدم التظلمات إلى قسم الشكاوى، والتظلمات لدى الجهة المعنية وهى (الهيئة العامة للمعلومات الحكومية) مباشرة أو من خلال التراسل الإلكتروني على أن يكون الرد في مدة أقصاها (١٠) أيامٍ من تاريخ تلقي التظلم، وتقدم الطعون إلى رئيس الهيئة بدءًا من اليوم التالي لانتهاء مدة الرد على التظلم في مدة أقصاها (١٠) أيامٍ، ويحق لمقدم الطلب أن

يستأنف أمام المحكمة في حالة عدم الرد أو رفض الطعون المقدمة على أن يكون ذلك بدءًا من اليوم التالي لانتهاء مدة الرد.

الخلاصة:

إن المؤسسات المعلوماتية لها دور محوري في دعم وتيسير الوصول إلى المعلومات الحكومية وإن لم تكن المسئول الأول في تنفيذ قانون حق الوصول إلى المعلومات الحكومية، كما أن لهذا الحق أثرًا في تنمية وتطوير مفردات تلك المؤسسات لملاحقة احتياجات المستفيدين؛ لذلك سعى هذا البحث لإلقاء الضوء على تلك القضية واستعراض أبرز ملامحها من خلال إجراء التحليل الرباعي (SWOT) على الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية من أجل تحديد الوضع الراهن لدورها نحو تيسير الوصول إلى المعلومات الحكومية، يأتي ذلك بجانب اقتراح تصور يرسم الخطوط العريضة لمشروع قانون مصري خاص بحق الوصول إلى المعلومات الحكومية يظهر به دور المؤسسات المعلوماتية الداعم للحق مستعينًة بالقوانين الدولية السابقة، كما شمل هذا البحث تعقيب الباحثة على ما تناوله البحث مسجلة النتائج التي أسفر عنها فضلًا عن تسجيل بعض الملاحظات، وكان من أبرزها ما يلي:

(١) إن الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية على الرغم من أنها تمتلك عددًا من نقاط الضعف تعيق دورها نحو تيسير الوصول إلى المعلومات الحكومية إلا أن مجموع النقاط الكلية للبيئة الداخلية لها تمثل قوة وإيجابية نحو تيسير الوصول إلى المعلومات الحكومية، كما أنه على الرغم من كونها تمتلك عددًا من نقاط الفرص إلا أن مجموع النقاط الكلية للبيئة الخارجية تمثل تهديدًا وسلبية تعيق دورها نحو تيسير الوصول إلى المعلومات الحكومية، وكان ذلك نتيجة إجراء الدراسة للتحليل الرباعي (SWOT).

(٢) قدمت الدراسة تصورًا يرسم الخطوط العريضة لمشروع قانون مصري خاص بحق الوصول إلى المعلومات الحكومية يظهر فيه دور المؤسسات المعلوماتية لتيسير الوصول إلى المعلومات الحكومية.

قائمة المصادر والمراجع

(١) سليمان، أحمد شوقي .إطار مقترح للمراجعة الإدارية للقرارات الاستراتيجية في المصارف الإسلامية: دراسة نظرية تطبيقية. ٢٠١٤ م. رسالة دكتوراه. مصر: جامعة الأزهر.

(٢) دار الكتب والوثائق القومية. لمحة تاريخية: النشأة التاريخية لدار الكتب، ٢٠١٨ م. متاح على الرابط: http://www.darelkotob.gov.eg/ar-eg/Pages/historical-overview.aspx#Foundation ، تمت الزيارة في ٢٠٢٠/٨/١٥ م.

(٣) توصلت الباحثة إلى نقاط مصفوفات التحليل الرباعي (SWOT) للهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية من خلال زيارة الباحثة الميدانية للمقر الرئيس للهيئة.

(٤) الدستور المصري المعدل ٢٠١٩ م. متاح على الرابط: https://manshurat.org/node/14675

(٥) منظمة المادة ١٩. قانون نموذجي حول حرية الاطلاع على المعلومات.١٩٩٩ م. متاح على الرابط: https://www.article19.org/ar/resources/model-freedom-information-law/. تمت الزيارة ٢٠١٩/١٠/١٦ م.

(٦) ARTICLE 19. The Public's Right to Know Principles on Freedom of Information Legislation,1999.op.cit

Abstract

The study aims to identify the role of the General Authority for the House of National Books and Documents in implementing the principles of the right of access to government information. informational and legal; Therefore, the study relied on the descriptive analytical approach to study the theoretical frameworks related to the issue of the right to access government information, and to indicate the role and importance of the library and information community in supporting this right. It also relied on a set of methodological steps that seek to discover the meanings inherent in the content, relationships and connections; And then classify and tabulate the data.

The study conducted a SWOT analysis on a purposive sample of Egyptian information institutions, namely (the General Authority for National Books and Documents House), for a systematic descriptive research of the apparent features, and an assessment of the strengths, weaknesses, opportunities, and threats regarding the issue of the right to access information. government in terms of determining the current status of this right in the General Authority for National Books and Documents, and the impact of this right on it, by conducting two processes (merging and transferring) of the outputs of the analysis until the impact of this right on this information institution becomes clear, and the merger is for points of strength with points of opportunities Converting weaknesses into strengths.

The study presented a suggested vision in order to draw broad lines that the Egyptian legislator could benefit from when preparing a draft law on the right of access to government information in the Egyptian state, in which the role of information institutions appears.

Keywords: The General Authority for National Books and Documents House - the right to access government information - a proposal for an Egyptian draft law on the right to access government information.